

Transfer of Guardian's Authority of Marriage to the Hand of the Judge: A Jurisprudential Field Study in the Marriage of Some Malaysians in Southern Thailand

انتقال ولاية النكاح إلى الحاكم: دراسة فقهية ميدانية في زواج بعض الماليزيين في جنوب تايلاند

رشدي توكوي⁽ⁱ⁾، ميسزيري بن سيتيريس⁽ⁱⁱ⁾، أحمد بن محمد حسني⁽ⁱⁱⁱ⁾

Abstract

The study aims to discuss the topic of "Transfer of guardian's authority of marriage to the hand of the judge: a jurisprudential field study in the marriage of some Malaysians in southern Thailand." This is due to a trend among Malaysian Muslims to marry by transferring the guardianship to the Judge as they travel outside the country with the intention of transferring the right of guardianship of marriage from their guardians to the Judge and seek his services in concluding the marriage contract. This marriage, in which the guardian is purposefully absent, violates the right of the guardian of lineage to give his ward in marriage. It also violates what the majority of the scholars from the past and present held, that the guardian is a requirement for the validity of a marriage. Southern Thailand is considered one of the most desirable destinations and one of the primary options for many Malaysians who want to marry in this manner. Therefore, the authors decided to study the ruling about the marriage of Malaysians with the intention of abandoning the right of the guardian of lineage to give his ward in marriage and transferring it to the ruler in southern Thailand. The authors employed inductive and analytical approaches. The authors carried out a field study by conducting personal interviews to learn about the opinions of some scholars, judges, lawyers, muftis, and academic experts from the relevant area. The authors have divided the research topic into two primary components; the first part highlights the concept of transfer of marriage guardianship from an Islamic juristic perspective; while the second part investigates the reasons that contribute to the spread of this ugly phenomenon in Malaysian society and proposes some solutions to address this issue. One of the most important findings of this study is that this phenomenon is one of the factors causing the destruction of family relationships in particular, and the moral value system of society in general.

Keywords: Transfer of Guardian's Authority of Marriage to the Judge, Southern Thailand, Marriage of Malaysians, Islamic Jurisprudence.

ملخص البحث

هدف البحث إلى دراسة موضوع "انتقال ولاية النكاح إلى الحاكم: دراسة فقهية ميدانية في زواج بعض الماليزيين في جنوب تايلاند"، وذلك لأن هناك ظاهرة انتشرت لدى المسلمين في ماليزيا، وهي قضية الزواج عن طريق نقل ولاية النكاح إلى الحاكم، بحيث يسافر الماليزيون لخارج البلاد قصدًا لنقل حق ولاية النكاح من أوليائهم المجرين إلى الحاكم المتولي من جهته لطلب خدماته في إبرام عقد النكاح لهم، وهذا الزواج الذي غُيِبَ عنه الولي قصدًا يناقض حق ولي النسب في إنكاح موكلته، كما أنه يتعارض مع ما ذهب إليه جماهير السلف والخلف إلى أن الولي شرط لصحة النكاح. وتعتبر جنوب تايلاند واحدة من الوجهات المرغوبة والخيارات الرئيسة لدى الكثير من الماليزيين الطالبن لخدمة إجراء عقد الزواج بهذه الطريقة. بناء على ذلك رأى الباحثون أن يقوموا بدراسة حكم زواج الماليزيين بقصد إسقاط حق ولاية النكاح من ولي النسب ونقلها إلى الحاكم في جنوب تايلاند، وقد توسّل الباحثون المنهجين الاستقرائي والتحليلي، وأجروا دراسة ميدانية بإجراء مقابلات شخصية للتعرف من خلالها على آراء بعض العلماء والقضاة والمحامين والمفتين والخبراء الأكاديميين من الهيئات ذات الصلة بالموضوع. وقد قسّموا موضوع البحث إلى عنصرين رئيسين؛ فبدأوا بإبراز مفهوم انتقال ولاية النكاح في الفقه الإسلامي وحاولوا إبراز الأسباب المساهمة في انتشار هذه الظاهرة الفقيحة في المجتمع الماليزي، ثم اقترحوا بعض الحلول المناسبة لمعالجتها. وكان من أبرز النتائج التي توصّلوا إليها: أن هذه الظاهرة هي من العوامل المؤدية إلى تدمير العلاقات الأسرية خاصة، وانهيار منظومة القيم الأخلاقية بالمجتمع عامة.

الكلمات المفتاحية: انتقال ولاية النكاح إلى الحاكم، جنوب تايلاند، زواج الماليزيين، الفقه الإسلامي.

⁽ⁱ⁾ باحث دكتوراه، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا: rushdythai@gmail.com
⁽ⁱⁱ⁾ أستاذ مشارك، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا: miszairi@iium.edu.my
⁽ⁱⁱⁱ⁾ أستاذ مساعد، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا: ahmedking@iium.edu.my

نيابة عنه لدى بعض أهل العلم كالشافعية. ولا شك أن ماليزيا دولة يتبع فيها القضاء الشرعيون المذهب الشافعي والذي يعتبر المذهب الرئيس في البلاد.

بمجرد النظر من حولنا وفي واقعنا الحالي نجد هناك ظاهرة انتشرت لدى المسلمين في البلدان الإسلامية عامة وفي ماليزيا خاصة وهي ما يُسمّى حسب الاصطلاح الفقهي الحديث بزواج المسافة، بحيث يسافر المسلمون من الماليزيين لخارج البلاد إلى جنوب تايلاند قصداً لانتقال حق ولاية النكاح من الولي المجرى إلى الحاكم لطلب خدماته في إبرام عقد الزواج لهم. ومن ناحية أخرى يلقي هذا النوع من الزواج اعترافاً شرعياً وقانونياً من قبل مؤسسة الإفتاء والمحاكم الشرعية الماليزية بحيث يؤيده قول راجح في فقه المذهب الشافعي المذهب الرسمي في البلاد. وبناء على ذلك رأى الباحثون أن يقوموا بدراسة حكم زواج الماليزيين في تايلاند بقصد انتقال ولاية النكاح إلى يد الحاكم. يتبني الباحثون من دراستهم هذه وجه الله سبحانه وتعالى وثوابه، وأن تكون إضافة علمية للمكتبة الفقهية في هذا المجال الذي يهم المجتمع الماليزي المسلم كثيراً.

لقد حاول الباحثون الحصول على الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، حيث حصلوا على بعض الكتب والبحوث والمقالات التي لها صلة مباشرة بهذا البحث، والتي يمكن أن يستفيد منها الباحثون، وفيما يأتي بعض منها:

مقالة بعنوان (Hukm Intiqāl al-Wilāyah Bi Dūn Idhn al-Walī al-Aqrab, 2011) للأستاذ علي سواسمينج، وهو رئيس لجنة الفتوى بمجلس شيخ الإسلام في تايلاند، بين صاحب المقالة صورة انتقال الولاية بدون معرفة وإذن الولي الأقرب في النكاح. وذكر أن حكم انتقال الولاية بدون إذن الولي حرام. وتكلّم عن أثر انتقال الولاية بدون إذن الولي ووضح أنه سبب وقوع العديد من المشاكل التي تتمثل في تفكك الأسرة وتزايد الشحناء بين الولي والمرأة وأفراد أسرتها، ثم في الأخير، تكلّم عن الحلول المقترحة لهذه المشكلة، حيث لا بد أن تكون بإذن الولي الأقرب. ووجد الباحثون علاقة وأوجه تشابه بين هذه المقالة وموضوع بحثه، ألا هي حدوث مشكلة وحقيقتها أي تغيب الولي قصداً إلى مسافة تقصر فيها الصلاة

المحتوى

المقدمة	21
المبحث الأول: حقيقة انتقال ولاية النكاح في الفقه الإسلامي	22
المطلب الأول: مفهوم انتقال ولاية النكاح لغة واصطلاحاً	22
المطلب الثاني: ولاية السلطان في المعنى الاصطلاحي الشرعي والقانون الماليزي	23
المطلب الثالث: مشروعية النكاح بولاية السلطان	24
المبحث الثاني: ظاهرة زواج الماليزيين بانتقال ولاية النكاح إلى السلطان في جنوب تايلاند	25
المطلب الأول: حالة اعتراف المجالس الدينية الإسلامية بالولايات الجنوبية من تايلاند في إبرام عقد الزواج للماليزيين بولاية الحاكم	25
المطلب الثاني: حكم زواج الماليزيين بقصد إسقاط حق ولاية النكاح من ولي النسب ونقلها إلى الحاكم في جنوب تايلاند	26
المطلب الثالث: العوامل والأسباب المساهمة في انتشار ظاهرة زواج الماليزيين عن طريق انتقال الولاية إلى الحاكم في جنوب تايلاند وحلولها في ضوء الفقه الإسلامي	27
الخاتمة	31
التوصيات	32
المراجع	32

المقدمة

الحمد لله الذي حبب إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا وكرّه إلينا الكفر والفسوق والعصيان. أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، الذي جعل لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة. والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه، وبعد، فيعتبر الزواج نظاماً إلهياً شرعه الله تعالى لخير الإنسانية، ومصلحة المجتمع في إقامة دعائم الأسرة التي هي عماد الأمة، إذ يقول تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم: 21].

إنّ حضور الولي لعقد النكاح يعدّ ركناً من أركان النكاح عند الجمهور ولا يصح نكاح المرأة ثيباً كانت أو بكرًا بدون إذن وليها. وفي حال غياب الولي لمسافة القصر فأكثر، فإنه يباح للمرأة أن ترفع أمرها للحاكم أو من يقوم مقامه ليزوجها

المؤلف بالتركيز على جمع المعلومات والإحصاءات من قبل المجالس الإسلامية في الولايات الجنوبية الثلاث (فطاني، جالا، ونراتيوات) التي يتألف أغلبية سكانها من المسلمين.

فقد قام المؤلف بالتركيز في دراسته على المسلمين المقيمين في الولايات الجنوبية الثلاث من تايلاند فحسب، بل إن الباحث مطالب ببيان واكتشاف ظاهرة الزواج عن طريق موافقة الحاكم بتخصيص الفئة المستهدفة المختارة التي سيجري عليها البحث؛ ولذلك قام بتحديد دراسته على المسلمين الماليزيين الراغبين بالزواج في تايلاند دون غيرها.

المبحث الأول: حقيقة انتقال ولاية النكاح في الفقه الإسلامي

المطلب الأول: مفهوم انتقال ولاية النكاح لغة واصطلاحاً
ولأجل الإحاطة بهذا المعنى قسمنا هذا المطلب إلى فرعين؛ بينا في الأول معنى انتقال ولاية النكاح لغة، وتحدثنا في الثاني عن معنى انتقال ولاية النكاح اصطلاحاً.

الفرع الأول: التعريف من جانب اللغة

"انتقال ولاية النكاح" مُركَّب من انتقال، وولاية النكاح، ولا يمكن معرفة معناه إلا بعد معرفة ما تركَّب منه.

(أ) انتقال: كلمة "انتقال" (مفرد) من مصدر انتقلَ، انتقلَ إلى، انتقلَ في، وابتقلَ، انتقالاً، فهو مُنتَقِلٌ، والمفعول مُنتَقَلٌ إليه، ومن أمثلته: انتقلتِ الملكةُ: أي تغيَّرت وتحوَّلت، وانتقل المنزل من الأب إلى الابن، وانتقل إلى فقرة أخرى أو موضوع آخر. وكلمة "انتقال" معناها تغيير وتحويل، ونقول: ضريبة انتقال التركة: (قص) ضريبة تُفرض على حقِّ نقل التركة عن طريق الوراثة، وتقدر على أساس قيمة تركة الميت قبل توزيعها (Ahmed Mukhtār, 2008, 3/2274).

وقد جاء في لسان العرب، فنلاحظ أنَّ كلمة "انتقال" هو مصدر مشتقٌّ من لفظ الفعل (نَقَلَ) وهو النَّقْلُ: تحويل الشيء من موضع إلى موضع، نَقَلَهُ يَنْقُلُهُ نَقْلاً فَانْتَقَلَ. والتَّنْقُلُ: التحوُّل. ونَقَلَهُ تَنْقِيلاً إذا أكثر نَقْلَهُ. وفي حديث أم

بدون حاجة تقتضي ذلك، ولكن هذه المقالة تناولت الموضوع على العموم ولم يقيد بها بمناقشة مدى صحة هذا النوع من الزواج، واكتفي بظاهر الأمر وآثاره دون التعمق فيه. فيرجو الباحثون أن يكونوا من المسهمين في استدراك هذا النقص في معرفة الأدلة الشرعية من القرآن والحديث مع مناقشة أقوال الفقهاء الواردة في ذلك.

(Aqd al-Zawāj Bi Dūn al-Idhn: Dirāsah)

Naḥwa Qaḍāyā Musajjalāh Fī al-Maḥkamah al-Shar‘iyyah Bi Wilāyah Perlis Bayna ‘Āmm 2006-2008, (2015) وتهدف الدراسة للتعرف على مشكلات فقهية ترتب

عليها تبعات سلبية واجتماعية وأخلاقية كظاهرة عقد الزواج بدون إذن الولي، حيث قامت الباحثة خلال هذه الدراسة بمحاولة تبين موقف الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الإسلامي بماليزيا من هذه العقود، وكيف أصبح هذا النوع من الزيجات قضائية اجتماعية وقانونية ساخنة هذه الأيام في المجتمعات الإسلامية وبخاصة في المجتمع الإسلامي في دولة ماليزيا، فكثير من الشباب الماليزيين لديهم الرغبة في الحصول على خدمة إبرام عقد الزواج خارج بلادهم وخاصة في جنوب تايلاند. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بيّنت الباحثة بعض العوامل الرئيسية التي من المحتمل أن تسهم في انتشار هذه الظاهرة في المجتمع الماليزي بالإشارة إلى المعلومات التي حصلت عليها من القضايا المسجلة في المحكمة الشرعية بولاية برليس في الفترة ما بين عام ٢٠٠٦م-٢٠١٠م. ولاحظ الباحثون اهتمام المؤلفات بالجانب القانوني والتطبيقي فقط دون أن تفصل وتعمق اهتمامها بالجانب الفقهي، وبإذن الله تعالى سوف يوضح الباحثون ما سكتت عنه الكاتبة.

(Intiqāl al-Wilāyah Fī al-Zawāj Bi Sabab ‘Adl)

al-Walī Wa Taṭbīqātuḥu Fī Janūb Thailand: Dirāsah (Fiḥriyyah Taḥlīliyyah, 2016) هذ الرسالة تهدف إلى: أولاً:

التعريف بمفهوم الولاية ومشروعيتها وأحكامها، ومفهوم انتقال الولاية وأحكامها، ثم إلى معرفة انتقال الولاية في الزواج بسبب عضل الولي وأسبابه والآثار المترتبة على إجبار الفتاة على الزواج من رجل لا ترغب فيه. ثم ذكر في الفصل الأخير من الرسالة كيفية تطبيق قضية انتقال الولاية في الزواج بسبب عضل الولي مع اقتراح بعض الحلول والعلاج في جنوب تايلاند بحيث قام

درجات الولاية في الشرع، أي من الولي الأقرب إلى الولي الأبعد أو السلطان وهو الحاكم أو القاضي في أي من الحالات التالية: اختلاف الدين، إحرام الولي، غيبة الولي أو فقده، موت الولي، عضل الولي، وغير ذلك.

المطلب الثاني: ولاية السلطان في المعنى الاصطلاحي الشرعي والقانون الماليزي

الفرع الأول: السلطان في المعنى اللغوي والاصطلاحي الشرعي

إن لفظ (سلطان) في اللغة هو اسم علم مذكر مشتق من (سَلِطَ)، وجمعه (سَلَاطِين)، ومعناه الولي والملك والحاكم، وهو ذو القدرة والتسلط والحجة والبرهان (Ibrāhīm Muṣṭafā, 2011, 1/443).

أما تعريف السلطان في الاصطلاح الفقهي - فقد وردت له عدة تعريفات، نذكر منها ما يلي:

عرّفه ابن خلدون في كتابه (تاريخ ابن خلدون العبر) فقال: "فحقيقة السلطان أنه المالك للرعية القائم في أمورهم عليهم" (Ibn Khaldūn, 1988, 236)، وهنا نجد أن هذا التعريف للبيان عن مرادف لمعنى الخليفة، أو الإمام الأعظم وهو المسؤول شرعاً عن إدارة شؤون دولته، وتدير أمور رعيته. وكذلك عرّفه ابن قدامة في المغني بأن "السلطان هنا، هو الإمام، أو الحاكم، أو من فوّض إليه ذلك" (Ibn Qudāmah, 1968, 7/17).

أما تعريفات المعاصرين لمصطلح السلطان فلم تتميز عما ذكره سابقوهم من الفقهاء المتقدمين، ومنها على سبيل المثال ما عرفه به الدكتور عوض بن رجاء العوفي بأن المراد بالسلطان هو: "إمام المسلمين العام الذي له الأمر والولاية على الكافة؛ إذ هو الأمين على رعاية مصالحهم بمقتضى شريعة ربهم، ويقوم مقامه نائبه أو قاضيه أو من يفوّضه إليه" (al-Awfi, 1/171).

زَوْج: لَا سَمِينَ فَيَنْتَقِلُ أَي يَنْقُلُهُ النَّاسُ إِلَى بَيْوتِهِمْ فَيَأْكُلُونَهُ. والثقل: الاسم من انتقال القوم من موضع إلى موضع (Ibn Manzūr, 1993, 2/2273).

(ب) ولاية النكاح: ولاية النكاح مركب من لفظين مفردين بإضافة لفظ: (ولاية) إلى لفظ: (النكاح)، ومعنى الولاية: مصدر من (الولي) وهو من الذي يلي عقد النكاح على المرأة ولا يدعها تستبد بعقد النكاح دونه (Ibn Manzūr, 1993, 15/407).

أما كلمة (النكاح) فلها معان كثيرة، سنذكر بعض التعاريف المختارة دون أن نطيل الكلام فيها؛ فهي اسم يطلق على الوطاء، وتارة تكون معنى عقد التزويج. فقد وضع الزبيدي تلك العبارة بأن: "النكاح بالكسر في الكلام العرب الوطاء في الأصل. وقيل هو العقد له، وهو التزويج؛ لأن سبب للوطاء المباح" (al-Zubaydī, 7/195). وقال الجوهري: "النكاح الوطاء وقد يكون العقد" (al-Jawhārī, 2001, 460).

الفرع الثاني: تعريف انتقال ولاية النكاح من جانب الاصطلاح

تعتبر قضية انتقال ولاية النكاح من أهم الموضوعات المتفرعة عن مسائل الأحوال الشخصية التي اهتم الفقهاء بها اهتماماً بالغاً؛ لأن فيها حفظ النسل، وهو مقصد من مقاصد الشريعة، وفيه حفظ للحياة الاجتماعية، والقيم الأخلاقية للمجتمع، وعلى الرغم من أن هذا الموضوع قد نوقش منذ فترة طويلة من قبل الباحثين والعلماء، لكن المشكلة لا تزال قائمة، حيث توجد بعض العناصر والحالات الجديدة التي لم يتوقع حدوثها في الزمن الماضي، وهو الأمر الذي لا بد من مراجعته وإعادة النظر فيه.

يتضح لنا أن مصطلح انتقال ولاية النكاح من المصطلحات العامة التي ليس لها تعريف محدد متفق عليه، ولكن من مراجعة الكتابات والمدونات الفقهية التي تناولت تعريف انتقال ولاية النكاح يمكن القول بشكل بسيط أنها: تحويل حق التصرف في عقد نكاح المرأة بين أوليائها حسب

الحاكم أو القاضي المعين أن يقوم مقامه بأداء واجبات المنصب القضائي حسب الاختصاصات الوظيفية التي كلفه بها السلطان.

وفي هذا الصدد، يُقترح استخدام مصطلح "ولي الحاكم" وحده دون غيره في كل قوانين الولايات الماليزية لأنه أكثر ملاءمة من المصطلحات الأخرى.

المطلب الثالث: مشروعية النكاح بولاية السلطان

قد اختلف الفقهاء في عدة أمور تخص موضوع الولاية في الزواج، إلا أنهم اتفقوا على أن للسلطان ولاية تزويج المرأة وعقد نكاحها عند عدم وجود أوليائها أو امتناعهم من تزويج الكفاء بدون سبب شرعي أو عذر مقبول، ومن أحسن ما قيل في ذلك قول ابن القطان الفاسي: "وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن السلطان يزوج المرأة إذا أرادت النكاح ودعت إلى كفاء، وامتنع الولي أن يزوجه، واتفقوا أن من لا ولي لها، فإن السلطان الذي تجب طاعته ولي لها، يُنكحها ممن أحببت من يجوز لها نكاحه" (Ibn Qattān al-Fāsī, 2004, 2/8)، وأكد ذلك أيضاً بقول ابن قدامة في المغني: "لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن للسلطان ولاية تزويج المرأة عند عدم أوليائها أو عضلهم وبه يقول مالك والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي" (Ibn Qudāmah, 1968, 7/17).

وهذا ما سبق التنبيه عليه من أن ثبوت ولاية التزويج بسبب السلطنة من الأسباب المتفق عليها بين الأئمة المعترين لكل امرأة ليس لها ولي، فإنَّ للسلطان ولاية عامّة وهو يملك القدرة على إنشاء العقود والتصرفات المتعلقة بالشؤون الشخصية والمالية لرعاية مصلحة الأمة وخيرها، ومن الأدلة على ثبوت ولاية السلطان في النكاح ما يلي:

أولاً: من الحديث الشريف: حديث عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: ((أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له))، هذا الحديث رواه أحمد (Ahmad, 2001, 42/200)، وأصحاب السنن الأربعة (al-

أوضح التعريف أن ولاية السلطان لم تقتصر على فريق القيادة العليا للبلاد فحسب، بل تشمل أيضاً الجهات المختصة التي أذن لها السلطان للقيام بواجبات ومهام رسمية نيابة عنه. وبناء على ما ذكر، يمكننا الاستنتاج بأن السلطان هو ملك الدولة الإسلامية أو الحاكم أو نائبه من القضاة أو الأشخاص الذين عينهم السلطان ليمثلوه في تدبير أمور البلاد وإدارة شؤون الأمة لتحقيق مصالحهم الدنيوية والأخروية.

الفرع الثاني: تعريف ولاية السلطان على النحو المنصوص عليه في قانون الأسرة الإسلامية بماليزيا

سيركز هذا القسم في تعريف السلطان على النحو المنصوص عليه في قوانين الأسرة المسلمة لدى جميع الولايات بماليزيا.

لدى كل الولايات الماليزية حكم قانوني يتعلق بـ "السلطان" وتعريفاته، إلا أنه يوجد الاختلاف من ناحية الأحكام والتعاريف القانونية بين هذه الولايات، لأن اللفظ الشائع المعروف والتعبير الاصطلاحي المستعمل حول ولاية السلطان في النكاح كما هو منصوص عليه في قوانين الأسرة الإسلامية بماليزيا كلها نجد أنه يتكون من لفظين فقط هما "ولي الملك (Wali Raja)" - هذا المصطلح يُنص عليه في القوانين الأسرية في عدة ولايات كولاية برسكوتوان، ملاكا، نجري سمبيلن، بينانج، برليس، صباح، جوهر، قدح، كلنتن، ترنجانو، باهانج وسلانجور. أما مصطلح "ولي الحاكم (Wali Hakim)" فمستخدم في ولايتين فقط هما ولاية ساراواك وبيراق. وهذان مصطلحان يشيران إلى معنى السلطان في التزويج (Islamic Family Law, Negeri Selangor, Enactment 2, 2003 | Negeri Sabah, Enactment 8, 2004)

يرى الباحثون الاستخدام لهذين المصطلحين لمقصود واحد سيسبب الوقوع في الالتباس والخلط. فمن المستحسن أن يكون المصطلح موحدًا بين الولايات، ولعل مصطلح "ولي الحاكم" أكثر ملائمة من مصطلح "ولي الملك" رفعا للالتباس. وفي حقيقة الأمر، أن السلطان أو ملك الدولة مشغول بإدارة شؤون البلاد، فلا يقوم بإبرام عقد الزواج بنفسه، بل يفوض السلطان غيره من أصحاب الأهلية للقضاء نيابة عنه، فعلى

ثالثاً: من الإجماع: أجمع علماء المسلمين على أن للسلطان ولاية تزويج المرأة عند عدم أوليائها أو رفضهم للزواج ظلمًا، لأن للسلطان ولاية عامة بدليل أنه يلي المال، ويحفظ الأعراس، ويقوم بإدارة شؤون المسلمين في بلاده. ومن كبار العلماء الذين صرحوا بذلك: ابن بطّال (Ibn Baṭṭāl, 2003, 8/249)، وابن حزم الظاهري (Ibn Ḥazm, 1/65)، وابن عبد البرّ (Ibn ‘Abd al-Barr, 2000, 5/393)، وابن قدامة (Ibn Taymiyyah, 1379AH, 9/191)، وابن تيمية (Qudāmah, 1968, 7/117)، وابن عثيمين (Ibn ‘Uthaymīn, 2005, 32/33). فإن اتفاهم على ثبوت ولاية تزويج المرأة للسلطان هو الإجماع، ولا نعلم في عصر من الأعصار لأحد من علماء الأمصار وسلف الأمة خلافاً في ذلك.

المبحث الثاني: ظاهرة زواج الماليزيين بانتقال ولاية النكاح إلى السلطان في جنوب تايلاند

المطلب الأول: حالة اعتراف المجالس الدينية الإسلامية بالولايات الجنوبية من تايلاند في إبرام عقد الزواج للماليزيين بولاية الحاكم

عقد الزواج في شريعتنا الإسلامية، عقد كسائر العقود يمكن أن يتم في أي مكان يختاره الزوجان طالما استوفى هذا العقد أركانه وشروطه. ومع ذلك، ولضمان الاعتراف بهذا الزواج، يجب الحصول على إذن مسبق بذلك لأن إذن الولي هو أحد أركان الزواج ومقياس لصحته.

مصطلح الزواج بدون إذن من الولي هو إشارة إلى زواج بديل يقوم به أحد الزوجين وفقاً لظروفهم هرباً من الإجراءات العادية للمحاكم الشرعية. ويعتبر الزواج بدون موافقة الولي أمراً شائعاً إلى حد ما في مجتمعاتنا اليوم ويشمل جميع الأعمار، صغاراً وكباراً، بل وحتى المشاهير في البلاد قد يتزوجون بهذه الطريقة. والوجهة المفضلة للمتزوجين بدون موافقة الولي هي جنوب تايلاند (Ramizah Wan Muhammad, 2017)، الدولة الجارة. وهم يعتبرون الزواج بهذه الطريقة إحدى الطرق السهلة لحل جميع المشاكل والتعقيدات التي يواجهها الزوجان.

Tirmidhī, 1975, 3/399; Ibn Mājah, 1431AH, 1/606; (Abū Dāwūd, 2/229)، إلا النسائي وصححه أبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم (Ibn Ḥajar al-‘Asqalānī, 1379AH, 9/191)، ولم يضعفه أحد منهم.

وجه الدلالة: هذا دليل يدل بمفهومه على عدم جواز للمرأة أن تباشر العقد في تزويج نفسها دون إذن الولي، كما أن الولي لا يجوز له إجبار ابنته على النكاح بمن لا ترغبه، فإذا ظهر أن الولي متعسف في استخدام حق التزويج ويمنعها بحجج غير مقنعة أو في حالة عدم وجود الولي أصلاً فيقوم السلطان مقامه في تزويجها، وذكر الشافعي في تفسيره "هذا يدل على أن السلطان ينكح المرأة لا ولي لها، والمرأة لها ولي يتمتع من إنكاحها، إذا أخرج الولي نفسه من الولاية بمعصيته بالعضل" (al-Shāfi‘ī, 2006, 1/388). هذا الحديث هو الأصل في إثبات ولاية السلطان وعليه العمل عند أهل العلم.

ثانياً: من قول الصحابة: حدثني عن مالك، أنه بلغه عن سعيد بن المسيب أنه قال: قال عمر بن الخطاب: ((لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا، أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ السُّلْطَانِ)) (Mālik, 1985, 2/552).

وقول عمر الخطاب رضي الله عنه إنما هو محمول على وجوب استئذان المرأة وليها عند عقد النكاح، فكل نكاح يقع بدون إذن الولي أو من ينوب عنه فيكون باطلاً. فإن الولي الأقرب كالأب أولى بتزويج موليته ولا يسقط حقه في ولاية النكاح، لأن من قرب من الأولياء أحق بتزويج المرأة ممن بُعد (al-Qurtubī, 1988, 4/348)، وإذا اتضح أن الأقرب غائب أو عاجز لسبب معين عن القيام بأمور الولاية، فإن الولاية تنتقل إلى الذي يليه من ذي الرأي من أهلها وهو الولي الأبعد في رابطة قرابتها (al-Mullā ‘Alī al-Qārī, 2018, 2/313). أما إذا كانت المرأة في موضع ليس لها ولي مطلقاً أو كان عاضلاً منعها من الزواج لمن هو كفء لها، فعليها أن ترفع أمرها إلى السلطان ليزوجها ممن ترغب فيه، لأن السلطان ولي من لا ولي له. وقال الباجي: "يريد من له حكم من إمام أو قاض فيزوجها مع عدم الولي" (al-Kāndahlawī, 2003, 10/304-305).

حصل على الاعتراف في ظل القانون الماليزي الذي يضمن له مكانته وألويته مقارنة بالمذاهب السنية الأخرى. ولكن مع كونها كذلك فإنه يوجد فيها أمور تخالف فقه هذا المذهب.

وبالإشارة إلى مذكرة مجلس الإفتاء الوطني الماليزي المنعقدة في الأول من يوليو عام ٢٠٠٠م، ونوقشت فيها قضية زواج الهروب على بعد أكثر من مرحلتين عن الولي عند المذهب الشافعي. وقررت المذكرة أن الزواج الذي أجراه المأذون الرسمي القانوني الشرعي لزوجين على بعد أكثر من مرحلتين عن الولي يعتبر صحيحاً عند المذهب الشافعي.

ولكن الصورة الصحيحة لقضية انتقال الولاية إلى يد الحاكم كما يناقشها الشافعي وأصحابه هي: إذا غاب الولي الأقرب نسباً إلى مرحلتين وأكثر، وهو أن يبلغ من سفره مقدار المسافة التي تقصر فيها الصلاة، ولا وكيل أو من ينوب عنه حاضر في البلد، ففي هذه الحالة يقرر الشافعية أنه لا ينتقل حق الولاية إلى الولي الأبعد الذي يليه في المرتبة بل يزوجه الحاكم أو نائبه في بلدها لا حاكم غير بلدها؛ لأن الغائب ولي، وولاية التزويج حق له، ولا يجوز للشخص أن يأخذ حقه بدون إذنه، إلا إذا تبين أن الولي الغائب تعذر استيفاؤه منه فناب عنه الحاكم في تزويج موليته. أما إذا غاب دون مسافة القصر فإنه لا يزوجه إلا بإذنه في الأصح، لقصر المسافة، فيراجع فيحضر، أو يوكل كما لو كان مقيماً (al-Umrānī, 2000, 9/176).

ويستحب للحاكم إذا أراد تزويج المرأة التي غاب عنها الولي الأقرب أن يستأذن الولي الأبعد، أو يمكن للحاكم أن يأذن للولي الأبعد في تزويج موليته، خروجاً من خلاف من قال بعدم جواز انتقال ولاية التزويج إلى الحاكم عند غيبة الولي الأقرب (al-Nawawī, 1991, 4/707).

وذلك لأنه ذكر بوضوح عند النقاش حول الولي الغائب في المذهب الشافعي أن الذي يسافر هو الولي من النسب أو الولي الأقرب. وبناءً على مناقشات الفقهاء الشافعية في موضوع الولي الغائب خلص الباحثون إلى أنه من أجل التمكن من نقل الولاية إلى القاضي في حالة غيبة الولي، لا بد من توافر الشروط الآتية:

١. الولي نفسه هو الذي يسافر حتى يصير غائباً.

بحسب المقابلة التي أجراها الباحثون مع تون ساريزال بن رملي (مساعد أمين السجل في قنصلية ماليزيا العامة بسونجكلا تايلاند في ٢٠٢١/١/٢م)، قال: استناداً إلى بيان رسمي صادر من قنصلية ماليزيا العامة بسونجكلا أن اللجنة الإسلامية المركزية في تايلاند أصدرت قراراً أنه اعتباراً من ٢٨ أبريل ٢٠١٤م لن يتم الاعتراف بشهادة الزواج في تايلاند للأزواج الماليزيين إلا التي تصدرها المجالس الدينية الإسلامية بالولايات الست فقط، إما الزواج الذي يستوفي جميع أركانه وشروطه (بمضور الولي أو إذنه) وإما الزواج الذي ينعقد بولاية الحاكم. والمجالس الدينية الإسلامية بالولايات الست هي: المجلس الإسلامي بولاية سونجكلا، وساتون، وجلا، وناراتيوات، وفطاني، وبانكوك.

بجانب ذلك، حصل هذا القرار أيضاً على موافقة واعتراف من مصلحة الشؤون الإسلامية الماليزية (JAKIM) من خلال اجتماع خاص منعقد بهدف تنسيق إدارة زواج الماليزيين في جنوب تايلاند (Berita Harian, 2017).

كما أثرت أيضاً فتوى رسمية صادرة عن مذكرة لجنة الفتوى بالمجلس الوطني للشؤون الإسلامية الماليزية عام ٢٠٠٠م بجواز زواج المرأة دون إذن وليها بموافقة الحاكم في جنوب تايلاند بشرط إذا كان سفرها مسافة بعيدة أي أكثر من مرحلتين من وليها (http://muftiwp.gov.my, 2018)، فنكاحها في تلك الحالة صحيح قانونياً وشرعياً.

المطلب الثاني: حكم زواج الماليزيين بقصد إسقاط حق ولاية النكاح من ولي النسب ونقلها إلى الحاكم في جنوب تايلاند
إن المذهب الشافعي قد سيطر بالفعل على الثقافة والمعرفة، ولا سيما الفقه في ماليزيا، ويتضح ذلك من خلال الحقائق التاريخية لوصول الإسلام إلى بلدان الملايو، وتطور هذا المذهب الفقهي فيها. ويستمر تأثير الشافعية حتى يومنا هذا، حتى أعطيت الأولوية في إصدار الفتوى في معظم مؤسسات الفتوى في ماليزيا إلى المذهب الشافعي، وكذلك مجموعة الاقتراحات للأحكام الإسلامية في ماليزيا، فإن الأحكام المقررة فيها أكثرها مستنبطة من الفقه الشافعي، وهذا يبين أن المذهب الشافعي

٢. الغياب يكون بقدر مرحلتين أو أكثر.

٣. وجود مشقة في الاتصال به والتحدث معه للحصول على إذنه.

٤. القاضي الشرعي الذي يتولى عقد النكاح هو الذي له سلطة في المنطقة التي تستوطن فيها المرأة.

وبناء على ما سبق من المبررات فيخلص الباحثون إلى أنه لا يصح زواج المرأة التي تهرب من وليها قصداً لطلب التزويج تحت يد الحاكم خارج البلاد. فإن عملية الزواج لدى الماليزيين بهذه الطريقة في جنوب تايلاند والفتوى الصادرة عن مذكرة لجنة الفتوى بالمجلس الوطني للشؤون الإسلامية الماليزية عام ٢٠٠٠م التي إجازتها شرعاً تتضارب مع آراء جماهير علماء الشافعية لأنه تحايل على حق الولي فلا يصح ذلك؛ فالغيبية التي تسقط حق ولاية الأقرب في ولاية التزويج هي غيبته بنفسه أو تغيبه بحق من الحاكم، لا بغيبه موليته عنه. أما في هذه المسألة فلا يسافر الولي الأقرب من البلد الذي تقيم فيه المرأة التي تحت ولايته، فيعتبر الولي الأقرب موجوداً، وليس غائباً. ولذلك، فإن قضية سفر المرأة للهروب من الولي ليست مسألة الغيبة التي تبرر الزواج بولاية الحاكم أو القاضي. لذلك، لا يجوز إسناد هذا النوع من الزواج إلى المذهب الشافعي.

إن ظاهرة الزواج بولاية الحاكم في جنوب تايلاند لا تتناقض مع ما ناقشه المذهب الشافعي فحسب، بل إنها أيضاً تتعارض مع المذاهب السنية الأخرى مثل المذهب المالكي والحنبلي. فقد اتفق جمهور العلماء على أن إذن الولي ركن من أركان الزواج التي لا بدّ من توافرها لصحة العقد. وإذا لم يتم استيفاء هذا الركن دون سبب معقول ومعتبر، فلا يحق لأحد أن يقوم مقامه في تزويج امرأة تحت ولايته، حتى القاضي نفسه. ذلك لأن سلطة القاضي محدودة في حالة وجود الولي أو الأب. وإذا رفض الولي أن يتولى عقد النكاح لأسباب معقولة ومعتبرة فلا يحق للقاضي أن يحل محله.

ومن جانب آخر، فإن الزواج بهذه الطريقة لا يتفق مع مذهب من لا يشترط الولي في صحة عقد النكاح وهم الحنفية، لأنهم لا يشترطون الولي أصلاً، فعند الحنفية يجوز للمرأة العاقلة البالغة الراشدة أن تباشر عقد زواجها بنفسها، ثيباً كانت أم

بكرًا، إلا إذا تزوجت بغير كفاء لها أي ممن هو أقل منها رتبة ومكانة، فلوليها العاصب حق اعتراض وطلب فسخ نكاحها، وصحة النكاح موقوفة بإجازته. أما الزواج بنية سفر المرأة عن وليها لإسقاط حقه فيختلف عن ذلك، لأن المرأة توكل الحاكم الذي يعقد النكاح عليها كولي لها. وهذا يدل على اعتقادها ضرورة الولي في النكاح؛ وعلى هذا فزواج المرأة الهاربة من الولي أو ما يُعرف عند المجتمع الماليزي باسم "كهوين لاري" فإنه مخالف للمذاهب الفقهية المعتبرة كلها، ومفاسده أكبر من مصالحه.

ويرى الباحثون أن علة طول المسافة بأكثر من مرحلتين من محل الولي مقبولة ومناسبة فقط للزيجات التي تتم في الخارج ولا يمكن للزوجين العودة إلى وطنهما خلال فترة معينة. وفي هذه الحالة، إذا اختل أحد أركان الزواج، أي انعدام الولي، فيحل القاضي محل الولي إتماماً لأركان الزواج. وهذا الرأي يؤيده صاحب السماحة مفتي ولاية برليس داتوء الأستاذ الدكتور محمد عصري زين العابدين. حيث يرى أن الزواج باستخدام علة طول المسافة بأكثر من مرحلتين من محل الولي لإسقاط حق الولاية عنه يعتبر حيلة لا يجوز للزوجين استعمالها لتحليل ما حرمه الشرع أصلاً. يعتبر هذا الشكل من الزواج صحيحاً إذا كان الزوجان في خارج البلاد ولديهما مشقة كبيرة في الحصول على إذن الولي حتى يتعين عليهما إجراء الزواج بولاية القاضي.

المطلب الثالث: العوامل والأسباب المساهمة في انتشار ظاهرة زواج الماليزيين عن طريق انتقال الولاية إلى الحاكم في جنوب تايلاند وحلوله في ضوء الفقه الإسلامي والدراسة الميدانية

أولاً: سيناقش الباحثون في هذا القسم العوامل المسببة لهذه المشكلة. فمن بين أسباب الزواج لدى الماليزيين بولاية الحاكم في الولايات الجنوبية لتايلاند ما يلي:

١. تعدد الزوجات:

أفاد القنصل العام الماليزي بسونجكلا (محمد رضوان أبو يزيد) الباحث في مقابلة حصرية معه، بأن العامل الرئيس الذي يساهم في زواج الماليزيين بولاية قاض في جنوب تايلاند هو تعدد الزوجات، ترجع بعض حالات تعدد الزوجات دون الإذن في جنوب تايلاند إلى رغبة بعض الأزواج في الحفاظ على سرية زواجهم لأنهم يواجهون صعوبة في الحصول على موافقة الزوجة الأولى أو يخشون أن تكون السعادة الزوجية مهددة إذا تم إبلاغ الزوجة الأولى، Mohd Zahiruddin Fahmi Bin Ahmad Zakhi (2015, 72). والواقع أن شرط موافقة الزوجة لتعدد الزوجات ليس مطلقاً لأن الأحكام الواردة في قانون الأحوال الشخصية للولايات تنص فقط على أنه يجب على المحكمة استدعاء مقدم الطلب وزوجته أو زوجاته الحاليات للمثول أمام المحكمة للإدلاء بشهادتهما على انفراد بشأن الزواج التعددي (Islamic Family Law, Federal Territories Act 1984)، بعد أن تتلقى المحكمة طلب تعدد الزوجات تحديداً لأهلية مقدم الطلب للقيام به. لذلك، فإن أهم معايير التأهيل التي تؤخذ بعين الاعتبار هو أن دخل الزوج كاف لتعدد الزوجات، حيث يرتبط هذا الأمر ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على توزيع النفقات المستحقة على المعالين. واستناداً إلى التشريع الحالي لقانون الأحوال الشخصية، لا يوجد نص محدد فيما يتعلق بحد الدخل الذي تقبله المحكمة للسماح بتعدد الزوجات، حيث تقوم المحكمة بفحص الموارد المالية التي حصل عليها الزوج وتأخذ في الاعتبار قدرته على تحمل التكاليف خاصة من حيث التزام الزوج تجاه من يعولهم والديون القائمة. إذا اقتنعت المحكمة بأن مقدم الطلب قد استوفى الشروط التي تم وضعها، ستمنح الموافقة على الطلب حتى لو لم توافق عليه الزوجة (Raihanah Abdullah, 2014, 16).

٢. عدم الحصول على إذن من الولي:

من الأسباب الأخرى التي تدفع معظم الشباب والفتيات الماليزيين إلى طلب عقد الزواج في الخارج هو رفض الولي تزويج النساء اللاتي تحت رعايته برجال من اختيارهن. ومن بين أسباب رفض الولي هو اختياره مرشحاً مفضلاً ليكون صهره،

وكذلك عدم التكافؤ من حيث النسب والرتبة والدين والثقافة إضافة إلى تصورات الولي بعدم إمكانية الرجل على ضمان مستقبل ابنته. أضف إلى ذلك، عدم قبول الولي أو أفراد الأسرة بالزواج بسبب عدم إكمال البنت للدراسة بعد أو أنها دون السن القانونية (Amir Husin Md Nor, Siti Safwati Binti) (Mohd Shari, 2006, 152) إلخ.

ونتيجة لعدم موافقة العائلة على هذا الزواج يصبح هذا الزواج غير مكتمل أو لا يتفق مع الإجراءات المتبعة. ولذلك لا يترددون في اللجوء إلى قرار سهل من خلال نقل ولاية التزويج إلى الحاكم خارج البلاد حلاً لمشاكلهم.

٣. الحمل خارج إطار الزواج:

من الأسباب الأخرى لحالات زواج الماليزيين بولاية الحاكم في جنوب تايلاند هو الحمل خارج إطار الزواج. تحدث هذه المشكلة بسبب الاختلاط غير المقيد بين الرجال والنساء بعيداً عن حدود الشرع الإسلامي، وهذا الاختلاط سوف يؤدي إلى الخلوة والجماع غير الشرعي ثم الحمل (Mohd Nasran, 2008, 52) وإخفاء هذا عن الأسرة ولتجنب نظرة المجتمع السلبية، فإن الزواج في هذه الحالة لن يقوم على الاختيار. إن فعلتهم سوف تظهر شناعتهما لعامة الناس مما يجعلهم هدفاً للإهانة وبالتالي عدم قدرتهم على مواصلة حياتهم بصورة طبيعية مع المجتمع المحيط بهم، لذلك فالغرض من هذا الزواج هو الحفاظ على كرامة الزوجين.

مما لا شك فيه أن هذا يحدث بسبب عدم وجود أحكام قانونية تتعلق بجرائم الزنا، وإذا تم الزواج دون التقيد بالإجراءات الطبيعية أو تم في أماكن أخرى، فإن الخطأ سوف يقتصر على عدم أخذ إذن من مسجل الطلاق والرجوع (Md.Akhir Yaacob, Siti Zalikhah Md. Noor, 1989, 83)، لذلك يتوجب على الحكومة الماليزية أن تعير اهتماماً جدياً لحل هذه المشكلة انطلاقاً من أن الاسلام هو الدين الرسمي للدولة.

٤. نكاح الخطبة:

وتعني ببساطة الزواج الذي لا يجلس فيه الزوجان في المنزل خلال فترة يتفق عليها الطرفان، والأشخاص الذين يقومون بهذا الزواج هم من في مرحلة الدراسة، فبعد إكمالهم للدراسة

إضافة إلى أجور الزفاف ولا يضطر إلى دفع مهر غال خارج قدرته.

ومن وجهة نظر الكاتبين فإن هذا الزواج الذي لا يتبع الإجراءات يجب ألا يتم إذا أخذنا في الحسبان أن مفهوم الزواج يشمل المسؤولية والمحاسبة اللتان يجب أن يتحملهما الزوجان لأن الشريعة حددت المهر كإقرار للمرأة وليس عبئاً على الزواج.

٦. صرامة الآثار القانونية وإجراءات الزواج:

يكون الزواج في الأساس سليماً ووفقاً للشرع إذا تم الوفاء بأركانه ومتطلباته، فمثلاً، إذا ما أخذ في عين الاعتبار الموافقة الشفوية للولي على الزواج فإن ذلك سيكون كافياً لتسجيل عقد زواج شرعي دون الحاجة إلى مراجعة مكتب الزواج والطلاق والرجوع. وبما أن ماليزيا بلد ديمقراطي يتوجب عليه مراعاة الآراء المتعلقة بقانون الأسرة الإسلامي من أجل بقاء المجتمع. ونتيجة لهذا العامل فهناك تداعيات تترتب على المجتمع عموماً والإسلامي منه خصوصاً.

في الواقع، إذا كان القانون والإجراءات صارمة جداً ويصعب الامتثال لها، سيضطر الناس إلى اختيار مسار قصير وأسهل لتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم، فمثلاً يكفي في الزواج ليكون شرعياً أن يكون هناك قاضي (مأذون) وولي والعريس والمرأة، فضلاً عن اثنين من الشهود لتأكيد أن الزواج يستند إلى أحكام الإسلام، ولكن بموجب قوانين الأسرة المسلمة المتبعة في ماليزيا، فإن على الزوجين الراغبين في الزواج الخضوع لعملية مقابلة وحضور دورة ما قبل الزواج. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان الزوجان من مقاطعتين أو ولايتين مختلفتين، يجب الحصول مسبقاً على شهادة من مسجل الزواج والطلاق والرجوع من الولايتين اللتين تتبعان مكان إقامة الزوجين. وهناك العديد من الاستثمارات التي يجب ملؤها إضافة إلى وقت طويل لتمكين الزوجين من التحضير لإتمام الزواج، علماً بأن هذا الإجراء غير متوفر لدى المجلس الديني الإسلامي في جنوب تايلاند لأن الوقت اللازم يستغرق يوماً واحداً فقط قبل أن يتزوج الطرفان. وعلى الفتاة فقط أن تثبت أنها ليست متزوجة أو ليست أرملة. وبخلاف ذلك عليها تقديم رسالة طلاق أو شهادة وفاة لزوجها

سيجلسون في المنزل كزوج وزوجة بعد التخرج أو عند حصولهم على وظيفة دائمة.

إن العقبة الرئيسية التي تنشأ في تحقيق حلم نكاح الخطبة هي عدم الحصول على موافقة أسرة الرجل أو المرأة (Nur Afiffatul Hannani Binti Sabirin, 2020, 46)، فمن بين الأسباب الرئيسة لعدم الموافقة هذه هو القلق من تأثير هذا الزواج على الدراسة، لاسيما في حالة الحمل، لأنه لا يوجد ما يضمن عدم حدوثه، كما أن صعوبة الحصول على موافقة الوالدين هي ما تدفع بعض الطلاب، بدون عناء تفكير طويل، إلى تنفيذ عقد الزواج بدون موافقة الولي في الخارج، فهم يفترضون أن الزواج من خلال نقل ولاية التزويج إلى الحاكم خارج البلاد سيسهل عليهم هذا الزواج، وربما يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب رغبة في إخفاء الزواج عن الأبوين أو لإقامة حفل زواج ضيق. وبعد الانتهاء من الدراسة، سيعقد الزوجان والأسرة حفل زفاف رسمي.

٥. غلاء المهور:

يعتبر المهر هدية واجبة على الزوج للزوجة (al-Zuhayli, 2006, 7/81)، وأنه حق لازم شرعاً فرضه الشارع مقابل عقد النكاح أو الوطاء (Ibn 'Ābidīn, 1966, 3/101)، ولم يحدد الشرع نسبة معينة للمهر، لأن الأفراد يختلفون من حيث مستويات المعيشة والقدرة على تحمل التكاليف. ومن هنا أعطى الإسلام الحرية لأئمتهم في تحديد معدلات المهور بناءً على إمكانيات كل فرد.

غير أن تحديد معدلات المهور المرتفعة على سبيل المثال يمكن أن يؤدي إلى مشاكل متنوعة في المجتمع، وهو أحد أسباب انخفاض معدلات الزواج وتفشي المشاكل الاجتماعية الأخرى بما في ذلك الزنا والاختلاط غير المقيد.

لقد ساهم فرض المهور العالية دوماً الماليزيين المسلمين على الزواج في البلدان المجاورة، باعتباره وسيلة سهلة تجنبهم تحمل نفقات كبيرة مثل دفع المهور العالية وعقد حفل الزفاف (Mahamad Arifin, 2011, 14). وقد أفادت النتائج أن الأزواج سيكونون على استعداد للزواج في تايلند في حالة عدم قدرتهم على تحمل المهور الغالية التي تطلبها أسرة الفتاة. ومن خلال ترتيب الزواج في تايلاند، سيدفع الرجل ثمناً قليلاً للزواج

ثانياً: كيفية حلّ مشكلة زواج الماليزيين في الولايات الجنوبية من تايلاند بولاية القاضي في ضوء الفقه الإسلامي بناء على الدراسة الميدانية:

١. يجب دراسة ومراجعة الفتوى الصادرة من لجنة الفتوى لمجلس الإفتاء الوطني الماليزي في مذكرتهم الثانية والخمسين بشأن حكم زواج الماليزيين بولاية القاضي دون إذن ولي النسب في جنوب تايلاند. ولا ينبغي أن تبدأ إجراءات التغلب على مشكلة زواج الماليزيين بانتقال الولاية للحاكم في جنوب تايلاند من المحاكم أو القوانين فحسب، بل يجب أن تبدأ من مؤسسة الإفتاء من خلال إصدار الفتاوى ذات الصلة؛ ذلك لأن الفتاوى وآراء المفتين تعتبر مصدراً موثقاً به في حال وجود الاختلاف في الأحكام الشرعية في هذه البلاد. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تتخذ المحاكم الشرعية الفتاوى مرجعاً للحكم في بعض الحالات. وبهذا يمكن القول بأن مؤسسة الإفتاء دائماً تكون مرجعية للمجتمع في حالة وجود أي تساؤلات فيما يتعلق بالأحكام الشرعية. أما الفتاوى الصادرة فتغطي مختلف المجالات بما فيها العبادات والمعاملات والعقيدة حتى مجال العلوم والتكنولوجيا. وهذا يدل على أن المؤسسة الإفتاء دوراً كبيراً عند المجتمع الإسلامي في ماليزيا. بالإضافة إلى ذلك، حسب المقابلة التي أجراها الباحثون مع الحاج محمد حنيف بن عمر بوصفه رئيساً لإدارة الشؤون الدينية بولاية بينانج، فقد أفاد بأن الفتوى الصادرة من مجلس الإفتاء الوطني التي تقر بصحة هذا النوع من الزواج يمكن أن تؤدي إلى ارتباك وتشويش حول الصورة الحقيقية التي ناقشها الفقهاء المعترفون. ونطالب الجهة المسؤولة بتوضيح هذه الفتوى ومراجعتها.

٢. فرض عقوبات أكثر صرامة على المعنيتين: ومن أجل منع هذه المشكلة التي أصبحت أكثر انتشاراً بين المسلمين الماليزيين في السنوات الأخيرة ومكافحتها والتغلب عليها، يرى الباحثون أنه ينبغي فرض عقوبات أكثر صرامة لتلقيح الأزواج الذين قد يكون لديهم الرغبة في القيام بذلك درساً. وتفرض جميع الولايات حالياً غرامة على هذه الجريمة

السابق، Shyrellyn Orbanus, Nur Ilma binti Ambo, 2003, (47).

٧. الجنسية:

يوجد حالياً رعايا أجانب يأتون إلى ماليزيا، ويوجد أيضاً ماليزيون موجودون في الخارج إما بقصد السياحة أو الدراسة أو العمل أو التجارة. وقد تؤدي الظروف بصورة غير مباشرة إلى العلاقات الشخصية بين الشخص الأجنبي وبين المواطن، وقد تنتهي هذه العلاقة بالزواج خارج ماليزيا دون أخذ إذن من السلطات الدينية للولاية بتبريرات مختلفة مثل الوجود خارج البلاد وعدم القدرة على العودة إلى ماليزيا، والتكاليف العالية للتنقل وكذلك دخوله في تعدد الزوجات من خلال اقترانه بامرأة أجنبية (Amir Husin Md Nor, Siti Safwati Binti Mohd (Shari, 155).

٨. الشركات/ الوكلاء غير الشرعيين:

انتشرت الزيجات بوساطة الوكلاء على نطاق واسع في جنوب تايلاند بين أزواج قادمين من ماليزيا. يقوم الأزواج المعنويون بالتعامل مع الوكلاء المكونين من الأفراد أو الجماعات الذين يعدون بتسهيل إجراءات الزواج بولاية القضاة في المجالس الإسلامية بالولايات الجنوبية في تايلاند بتكلفة معينة. سيساعد الوكلاء غير المسجلين الأزواج الماليزيين الراغبين في الزواج بهذه الطريقة من خلال إدارة جميع العمليات والشؤون ذات الصلة بعقد الزواج حتى شؤون الدخول والخروج من تايلاند. وعليه فإن الزيجات عن طريق الوكلاء بعضها باطل شرعاً ومرفوض من قبل المحكمة الشرعية (Ibroheng Dorloh, Alias Azhar, (Ummu Atiyah Ahmad Zakuan, 2017, 91). وهذا في حالة وجود عناصر التدليس في هذا النوع من الزواج، سواء بقيام شخص غير معترف به (غير مأذون شرعي) بالتزويج، أو بإصدار شهادة عقد الزواج والوثائق ذات الصلة به مزورة. يستخدم هؤلاء الوكلاء منصات التواصل الاجتماعي للتواصل مع ضحاياهم لأنه من خلالها بإمكانهم جذب الانتباه ونشر المعلومات للعملاء بطرق سهلة وفعالة.

الخاتمة

قد توصل البحث إلى النتائج التالية:

١. معنى انتقال ولاية النكاح هو تحويل حق التصرف في عقد نكاح المرأة بين أوليائها حسب درجات الولاية في الشرع، أي من الولي الأقرب إلى الولي الأبعد أو السلطان وهو الحاكم أو القاضي في أي من الحالات التالية: اختلاف الدين، إحرام الولي، غيبة الولي أو فقده، موت الولي، عضل الولي، وغير ذلك.
٢. إن المجالس الإسلامية الموجودة في المحافظات الجنوبية بتايلاند قد حصلت على اعتراف قانوني وشرعي من المحاكم الشرعية الماليزية ومكتب تطوير الشؤون الإسلامية الماليزية (JAKIM) في تقديم خدمات إبرام عقود الزواج للمسلمين الماليزيين عن طريق انتقال الولاية بالتزويج إلى القاضي أو الحاكم.
٣. أقرت مذاكرة مجلس الإفتاء الوطني على أنه إذا غادرت المرأة المحل الذي يستوطن فيه وليها أو سافرت منه إلى مسافة مرحلتين وتم تزويجها بولاية حاكم في المحافظات الجنوبية بتايلاند، فيكون الزواج صحيحاً وفقاً لقول المذهب الشافعي، وإن كان الزواج منعقداً دون موافقة ولي النسب للمرأة.
٤. لا يصح زواج المرأة التي تحرّب من وليها قصداً لطلب التزويج تحت يد الحاكم خارج البلاد ويعتبر هذا تحايل على حق الولي، لأنه غُيِّب عنه الولي قصداً إلى مسافة تقصر فيها الصلاة بدون حاجة اقتضت ذلك. بالإضافة إلى ذلك، هذا النوع من الزواج ليس له علاقة بالمذهب الشافعي الذي ينتمي إليه لأنه لا يستوفي الضوابط والاشتراطات التي حددها الشافعية.
٥. ومن العوامل التي ساهمت في انتشار زواج الماليزيين بولاية الحاكم في جنوب تايلاند هي تعدد الزوجات، وعدم الحصول على إذن من الولي، والحمل خارج إطار الزواج، ونكاح الخطبة، وغلاء المهور، وصرامة الآثار القانونية وإجراءات الزواج، والجنسية، ووجود الشركات أو الوكلاء

لا تتجاوز ١,٠٠٠ رينغيت ماليزي أو السجن لمدة ٦ أشهر أو كلاهما. هذه العقوبة أقل بكثير بالمقارنة مع اختصاص المحكمة الشرعية الوارد في الدستور الاتحادي (الجدول التاسع، القائمة الثانية) الذي ينص على عقوبة بالسجن لمدة لا تزيد عن ٣ سنوات وغرامة لا تزيد عن ٣,٠٠٠ رينغيت ماليزي والجلد بما لا يزيد عن ٦ جللات. لذلك، عندما يتم فرض عقوبات أكثر صرامة على الأطراف المتورطة في هذه الجريمة، فإن ذلك سيساعد على تخويف الجمهور ومحاربة هذا الزواج غير القانوني. وفي إشارة إلى الزيادة في حالات زواج الماليزيين بولاية الحاكم دون موافقة الولي الأقرب في جنوب تايلاند، يرى الباحثون أن مقدار الغرامة المفروضة غير مناسب. ذلك لأن جميع الأزواج المدانين بهذا النوع من الزواج تقريباً قادرون على دفع الغرامة المفروضة. لذلك، يجب زيادة مقدار الغرامة الحالية وتوحيدها في جميع الولايات حتى لا يكون هناك ظلم من حيث التنفيذ.

٣. تشكيل تنسيق وتوحيد في عملية عقد الزواج للمواطنين الماليزيين من قبل الوكالات المعنية: تحتاج المؤسسات الدينية التابعة للمجلس الديني الإسلامي بالولاية سواء في جنوب تايلاند أو ماليزيا إلى تنسيق جميع الشؤون المتعلقة بالزواج في المنطقة الجنوبية بتايلاند وفقاً لما تعترف به اللوائح الشرعية والقانونية بين البلدين. ويرى الباحثون أنه من الأفضل أن يقوم المجلس الديني الإسلامي في كل من ماليزيا وتايلاند بتجديد مناقشتها في كل عام مع تبادل الآراء نحو التعامل مع هذه المشكلة. كما يجب على السلطات الماليزية أيضاً عقد اجتماع خاص وإحاطة إعلامية بدور وسيط الزواج في تايلاند لضمان قيامهم بالمسؤولية بشكل أكثر شفافية. ويجب إجراء المراجعة وإعادة التقييم لبعض إجراءات الزواج التي يقوم بها القاضي أو نائبه المسؤول في المجالس الدينية الإسلامية في المنطقة الجنوبية بتايلاند، نظراً لوجود مشكلات حول هذه الإجراءات التي يمكن أن تثير تساؤلات وشكوك حول صحتها.

٣. إن المحكمة الشرعية والإدارة العامة للشؤون الدينية بحاجة أيضاً إلى إبداء الإرشادات والنصائح للمجتمع الذي يواجه مشاكل في عقد الزواج، حتى لا يسافروا إلى خارج البلاد بسهولة لعقد الزواج فقط. لذلك، على المواطنين الماليزيين الذين يواجهون مشاكل في إجراءات الزواج أن يلتقوا بالخبراء ويطلبون رأيهم من الجهات المسؤولة كالمستشارين الذين يعملون في القسم الديني الإسلامي على مستوى الدائرة أو الولاية، والذين يمكنهم المساعدة في تقديم النصائح والإرشادات بشأن إجراءات الزواج الصحيحة.

المراجع

- Abū 'Abd Allāh Muḥammad Aḥmad 'Ilish al-Mālikī. (1989 CE/1409 AH) *Minḥ al-Jalīl Sharḥ Mukhtaṣar Khalīl. Bayrūt: Dār al-Fikr. (n.p).*
- Abū 'Abd Allāh Muṣṭafā bin al-'Adawī. (2002 CE/ 1423 AH) *Āl-tashīl li-ta'wīl al-Tanzīl Tafṣīr Sūrah al-Nūr fī Su'āl wa Jawāb. Tanja: Maktabah Makkah li al-Nashr wa al-Tawzī'. ed 2.*
- Abū al-Ḥasan ibn al-Qaṭṭān, 'Alī bin Muḥammad bin 'Abd al-Malik al-Kūtāmī al-Ḥimyarī al-Fāsī. (2004 CE/ 1424 AH) *Al-'Iqnā' fī Masā'il al-'Ijmā', Tahqīq: Hasan Fawzi al-Ṣa'īdī. Al-Fārūq al-Ḥadeethah li al-ṭībā'ah wā al-nnashr. ed 1.*
- Ahmad Syamin Bin Ahmad Subari. (2020). *Faktor-Faktor Yang Mempengaruhi Orang Malaysia Menikah Di Luar Negara (Studi Di Jabatan Agama Islam Negeri Perlis. Jurusan Hukum Keluarga Fakultas Syariah Universitas Islam Negeri Sulthan Thaha Saifuddin Jambi.*
- Aḥmed Mukhtār 'Abd al-Ḥamīd 'Umar. (2008 CE/1429 AH) *Mu'jam al-lughah al-'Arabiyyah al-Mu'aṣarah. Ālam al-Kutub. ed 1.*
- Al-'Imrānī, Yaḥyā bin Salīm Abī al-Khayr bin As'ad ibn Yaḥyā. (2000 CE/1421 AH) *Al-Bayān fī Madhhab al-Shāfi'ī, Tahqīq: Qasim Muḥammad al-Nūrī. Bayrūt: Dār al-Mihāj. ed 1.*
- Al-Nawawī, Muḥyīyuddīn Abū Zakariyyā Yaḥyā bin Sharaf al-Ḥizāmī. (1991 CE/ 1412 AH). *Rawḍah al-Ṭālibīn wa 'Umdah al-Muḥīn. Tahqīq: Zuhayr al-shāwīsh. Bayrūt: Al-Maktab al-Islāmī.*
- Al-Ramlī, Shams al-Dīn Muḥammad bin Aḥmad bin Ḥamzah. (1984 CE/ 1404 AH) *Nihāyatul Muḥtāj 'ilā Sharḥ al-Mihāj. Bayrūt: Dār al-Fikr. ed 2.*
- Al-Rūyānī, Abū al-Maḥasin 'Abd al-Wahid bin 'Ismā'īl. (2009 CE) *Baḥr al-Madhhab fī Furū' al-Madhhab al-Shāfi'ī. Tahqīq: Ṭāriq Faṭḥ al-Sayyid. Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah. ed 1.*
- al-Sarakhsī, Muḥammad bin Aḥmad bin Sahl. (1993 CE/ 1414 AH) . *Al-Mabsūṭ fī al-Fiqh al-Ḥanafī, Bayrūt: Dār al-Ma'rifah. (n.p).*
- Al-Zuhaylī, Muḥammad Muṣṭafā al-Zuhaylī. (2006 CE/ 1427 AH). *Al-Wajīz fī 'uṣūl al-fiqh al-islāmī. Dimashq: Dār al-Khayr li al-ṭiba'ah wa al-Nashr wa al-Tawzī'. ed 2.*

غير الشرعيين الذين يعدون بتسهيل إجراءات الزواج بولاية القضاة لدى الماليزيين الراغبين في الزواج بهذه الطريقة.

٦. ينبغي على المسؤولين والمختصين إعادة النظر في تقييم بعض الفتاوى كونها غير متوافقة مع الأقوال الصحيحة الراجحة المعتمدة في المذهب الشافعي الذي ينتسبون إليه، لأن الفتوى لا تقف عند القول فقط وإنما أصبح لها آثار كبيرة في المجتمع العام. والحل الثاني، من الوسائل الفعالة في الحد من انتشار هذه الظاهرة في المجتمع الماليزي فرض عقوبات أكثر صرامة على المعنيين. أما الحل الأخير، فهو تشكيل تنسيق وتوحيد في عملية عقد الزواج للمواطنين الماليزيين من قبل الجهات المختصة بين البلدين لتحسين بعض الإجراءات القانونية والإدارية، بحيث تقلل من التحايل على شرط الولاية في النكاح، أو الفرار من الولي عند الزواج.

التوصيات

١. يجب على السلطات أن تضع مبادئ توجيهية عامة حول إجراءات النكاح الصحيحة وفقاً للشرعية وقانون الأسرة الإسلامي في ماليزيا مع بذل الجهود لتوفير التعليمات حول هذه الإجراءات للمجتمع.
٢. كما ينبغي عليها أن تنشر التوضيحات بعدة طرق لتناسب مع الوضع الحالي مثل إلقاء الخطب، وسلسلة من المعلومات التي يتم عقدها في البرامج مع المجتمع، ودورات ما قبل الزواج، ودورات الأبوة والأمومة وما إلى ذلك. يقترح الباحثون أن دورة ما قبل الزواج التي كلفتها السلطات لتوفير المعلومات والعرض المبكر للعروسين المرتقبين اللذين سيبدأن تكوين أسرة، تحتاج إلى تعديل وتعزيز محتوى المنهج ليصبح أكثر كفاءة، فضلاً عن الانتباه إلى آخر المقترحات المتعلقة بالقضايا الراهنة للمسلمين في ماليزيا مثل أهمية حالة الزواج وانعكاساتها المخالفة للإجراءات والقوانين، ستساعد هذه الخطوة في بناء الوعي للعروسين المرتقبين فيما يتعلق بمفهوم بناء الحياة الزوجية وكذلك مكافحة المشكلات الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار الوحدة الأسرية.

- Mohd Zahiruddin Fahmi Bin Ahmad Zakhi. (2015). *Perkahwinan Tidak Mengikut Prosedur: Kajian Di Mahkamah Syariah Wilayah Persekutuan Kuala Lumpur. Jabatan Syariah Dan Undang-UndangAkademi Pengajian Islam, Universiti Malaya.*
- Mohd. Nasran Mohamad. (2008). *Perkahwinan Tanpa Kebenaran Rakyat Malaysia Di Selatan Thailand. Al-Nur Journal of Graduate School. Fatoni University. Vol. 3 No. 5.*
- Muhammad 'Alī al-Ṣābūnī. (1980 CE/ 1400 AH) *Rawā'ī 'al-Bayān Tafṣīr Āyāt al-Aḥkām. Maktabah al-Ghazālī - Mu'assasah Manāhil al- 'Irfān. ed 3.*
- Muhammad bin Muhammad bin 'Abd al-Razzaq al-Murtuḍa al-Zabīdī. (n.d) *Tāj al-'Urūs min Jawāhir al-Qamūs. Taḥqīq: Majmū'ah min al-Muḥaqqiqīn. Dār al-Hidāyah, (n.p).*
- Nur Afiffatul Hannani Binti Sabirin. (2020). *Faktor Pelaksanaan Nikah Khitbah Dikalangan Mahasiswa Di Negeri Johor, Malaysia. Program Studi Hukum Keluarga, Fakultas Syariah Universitas Islam Negeri Sulthan Thaha Saifuddin, Jambi.*
- Nūr al-Dīn 'Alī bin Muḥammad al-Hirawī. (2018 CE/ 1493 AH). *Fath al-Mughatta' Sharḥ al-Muwaṭṭa' Bi Riwayati al-Shaybānī. Taḥqīq: Taslīm al-Dīn. Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah. ed 1.*
- Raihanah Abdullah, POLIGAMI: Penjelasan Berdasarkan Perspektif Undang-undang Keluarga Islam di Malaysia, (Jabatan Kemajuan Islam Malaysia (Jakim) 2014).
- Taqī al-dīn, Abū Bakar bin Muḥammad bin 'Abd al- mu' min bin Ḥarīz bin mu' allā al-Ḥusaynī al-Ḥiṣnī. (2001 CE/ 1422 AH) *Kifāyah al-Akhyār fī Ḥalli Ghāyah al-Ikhtisār. Taḥqīq, Kamal Muḥammad Muḥammad 'uwayḍah. Bayrūt: Dār al-Kutub al- 'Ilmiyyah (n.p).*
- Amir Husin Md Nor. Siti Safwati Binti Mohd Shari. (2006). *Faktor Penyebab Perkahwinan Tanpa Kebenaran Di Luar Negara: Satu Kajian Di Mahkamah Rendah Syariah Muar. Jurnal Syariah. 14:2. Fakulti Pengajian Islam Universiti Kebangsaan Malaysia.*
- Fakhr al-Rāzī, Muḥammad bin 'Umar bin al-Ḥasan bin al-Ḥusayn al-Taymī al-Bakrī, (1420 AH). *Maḥfūẓ al-Ghayb. Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al- 'Arabī. ed 3.*
- Ibn 'Abd al-Bar, Yūsuf bin 'Abd Allāh bin Muḥammad al-Nimarī. (2000 CE/ 1421 AH). *Al-Istidhkār. Taḥqīq: Sālim Muḥammad 'Aṭā. Muḥammad 'Alī Mu'awwid. Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah. ed 1.*
- Ibn Ḥazm, Abū Muḥammad 'Alī bin Aḥmad bin Sa'īd bin Ḥazm al-Andalusī. (n.d.) *Marātib al-Ijmā' fī al-'ibādāt wa al-Mu'āmalāt wa al-Lā'iqādāt. Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah. (n.p).*
- Ibn Khaldūn, 'Abd ar-Rahmān bin Muḥammad bin Muḥammad. (1988 CE/ 1408 AH) *Tārīkh Ibn Khaldūn, Taḥqīq: Khalīl Shaḥādah. Bayrūt: Dār al-Fikr. ed.2.*
- Ibn Mājah, Muḥammad bin Yazīd bin Mājah al-Qazwīnī Abū 'Abd Allāh (2009 CE/ 1430 AH) *Sunan Ibn Mājah. Taḥqīq: Muḥammad Fu'ād 'Abd al-Bāqī. al-Qāhirah: Dār 'iḥyā' al-Kutub al- 'Arabīyyah. (n.p).*
- Ibn Manẓūr, Muḥammad bin Mukarram bin Manẓūr al-Ifṭīqī. (1414 AH). *Lisān al- 'Arab. Bayrūt- Dār Ṣādir. ed 3.*
- Ibn Qudāmah, Muwaḥḥaq al-Dīn Abū Muḥammad 'Abd Allāh bin Aḥmad. (1968 CE/ 1388 AH) *Al-Muḥnī. al-Qāhirah: Maktabah al-Qāhirah. (n.p).*
- Ibn Rushd, Muḥammad bin Aḥmad bin Rushd al Qurṭubi, (1988 CE/ 1408 AH) *al-Bayān wa al-Taḥṣīl wa al-Sharḥ wa-Āltawjīh wa-Altta'līl fī al Masā'il al-Mustakhraja. Taḥqīq: Muḥammad Ḥajī. Dār al Ḡarb al-Islāmī. ed 2.*
- Ibn Taymiyyah, Taqī ad-Dīn abū al-'abbās Aḥmad bin 'Abd al-Ḥalīm bin Taymiyyah, (2005 CE/ 1426 AH) *Majmū'u al-Fatāwā, Taḥqīq: 'Abdurrahman bin Muḥammad bin Qāsim. Almadīnah Almunawwarah, Majma'a Almalik Fahd liṭabā'ati Almuḥṣaf Alsharīf. eds 3.*
- Ibn 'Ābidīn, Muḥammad Amīn bin 'Umar bin 'Abd al-'Azīz 'Ābidīn al-Dimashqī. (1966 CE/ 1638 AH) *Radd al-Muḥtār 'Alā al-Durr Almukhtār. Bayrūt: Dār al-Fikr. ed.2.*
- Ibroheng Dorloh, Alias Azhar. Ummu Atiyah Ahmad Zakuan. (2017). "Transfer of Guardian Marriage in Thailand: An Analysis of Marriage with Intermediary in Southern Thailand". *Journal of Global Business and Social Entrepreneurship (GBSE). Vol.3: No.9.*
- Islamic Family Law Act (Federal Territories, Kedah, Kelantan, Penang, Sabah, Sarawak, Terengganu, Johor, Terengganu, Pahang, Perak, Melaka, Selangor and N.sembilan).
- Mahamad Arifin. (2011). *Kahwin Lari: Masalah Dan Penyelesaiannya dalam Undang-Undang Keluarga & Prosedur. Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws and Harun M. Hashim Law Centre. IIUM.*
- Mālik bin Anas al-Aṣbahī al-Ḥimyarī. (1985 CE/ 1406 AH) *Muwaṭṭa' Mālik. Taḥqīq: Muḥammad Fu'ād 'Abd al-Bāqī. Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al- 'Arabī. ed 1.*
- Md.Akhir Yaacob dan Siti Zalikah Md. Noor. (1989) *Beberapa Aspek Mengenai Enakmen Keluarga Islam di Malaysia. Al-Rahmaniah: Badan Dakwah Dan Kebajikan Islam Malaysia*